

الجذور السوسيو اقتصادية لفكرة الضريبة تقتل الضريبة ومدى مساهمتها في زيادة الأوعية الضريبية والحث على الاستثمار

The socio-economic roots of the idea of the tax kills the tax and the extent of its contribution to increasing tax bases
and stimulating investment

مشتة ياسين^{1*}، عمر مهدي²

¹ جامعة الجزائر 2 (الجزائر)

² جامعة زيان عاشور الجلفة (الجزائر)

تاريخ الاستلام: 25 جانفي 2023؛ تاريخ المراجعة: 30 ديسمبر 2023؛ تاريخ القبول: 31 ديسمبر 2023

ملخص: تهدف الدراسة الى إبراز الجانب الفكري لدور تخفيض الضرائب في زيادة حصيلتها، وكذا تحليل النتائج التي حققتها مجموعة من البلدان في مجال الحصيلة الضريبية الناتج عن تخفيض معدلات الضرائب، وخلصت الدراسة الى أن المعدلات الضريبية المنخفضة تؤدي إلى تنشيط العمل، كما ان التوسع في الضريبة يمكن أن يؤدي إلى ترك بعض الأنشطة الاقتصادية، وتخفيض أو الغاء الضرائب من أجل رفع الحصيلة الضريبية قد يناسب مرحلة من النمو ولا يناسب مرحلة أخرى ولا يوجد حل ضريبي يناسب جميع البلدان.

الكلمات المفتاحية: ضريبة؛ حصيلة ضريبية؛ معدل الضريبة؛ الوعية الضريبة الاستثمار.

Abstract:

The study aims to highlight the intellectual aspect of the role of tax reduction in increasing its proceeds, as well as analyzing the results achieved by a group of countries in the field of tax revenue resulting from lowering tax rates. It leads to leaving some economic activities, and reducing or abolishing taxes in order to raise tax revenues. It may be appropriate for one stage of growth and not suitable for another stage, and there is no tax solution that suits all countries.

Keywords: tax; tax revenue; tax rate; Investment tax awareness.

*Corresponding author, e-mail: yassine.mehta@yahoo.om.

1- مقدمة

تعتبر الضرائب أهم أدوات السياسة المالية، وتعد القدرة على تحصيلها أمرا أساسيا لتمويل الخدمات الاجتماعية مثل الصحة والتعليم والبنية التحتية وغيرها، وأحد الوسائل التي يمكن استخدامها للتأثير على الواقع الاقتصادي وتوجيهه وتحقيق التنمية التي ترتبط بمدى قدرة الدولة على تعبئة مواردها المحلية من خلال توسيع القواعد الضريبية، وتقليل التهرب الضريبي، وإيجاد مصادر جديدة للدخل واستغلال الموارد الطبيعية خاصة في الدول النامية التي لا تحصل في العادة على 15% فقط من إجمالي الناتج المحلي في شكل ضرائب، مقارنة بنسبة 40% في الاقتصاد المتقدم.

تفرض الدول مجموعة من الضرائب المباشرة وغير المباشرة بهدف تأمين أكبر حصيلة ضريبية لتغطية النفقات العامة، لكن قد تكون الضريبة ذات حصيلة عالية كالضرائب على الدخل غير أن الآثار الاقتصادية الناتجة عنها غير مرغوبة، فمثلا فرض ضريبة على مدخرات المواطنين قد يوفر للدولة حصيلة كبيرة ولكنه في الوقت ذاته سيدفع المواطنين لإخفاء مدخراتهم وإبعادها عن النشاط الاقتصادي، ومن الممكن أن تؤدي الضرائب إلى تراجع الأفراد عن العمل وبالتالي تناقص الإنتاج، وعرقلة النمو الاقتصادي، وخاصة إذا تجاوز هذا العبء الطاقة الضريبية لأفراد المجتمع، وهذا ما دفع بعض الحكومات إلى تخفيض أو إلغاء الضرائب من أجل رفع الحصيلة الضريبية، ومن هنا نطرح التساؤل الرئيسي التالي:

كيف يمكن أن يساهم تخفيض الضرائب في زيادة الحصيلة الضريبية؟

يقودنا هذا السؤال إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي الضريبة وما هي أهدافها وأهميتها؟
- ما هو التفسير العلمي لزيادة الإيرادات الضريبية عند تخفيض الضرائب؟
- هل هناك نماذج لدول أدى فيها خفض الضرائب إلى زيادة لإيراداتها؟

2- أهمية الدراسة:

يكتسب موضوع الدراسة أهميته من أهمية زيادة الإيرادات الضريبية في ظل التحولات الاقتصادية وأهمها انهيار أسعار النفط والبحث عن بدائل جديدة لتحقيق إيرادات مالية دائمة ومنتظمة للخزينة العمومية من أجل تمويل الإنفاق العام وتمويل عملية التنمية.

3- منهج الدراسة:

من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي لملاءمته لطبيعة الدراسة، المتمثلة في إبراز الجانب الفكري لدور تخفيض الضرائب في زيادة حصيلتها، وكذا تحليل النتائج التي حققتها مجموعة من البلدان في مجال الحصيلة الضريبية الناتج عن تخفيض معدلات الضرائب.

أولاً: مفاهيم عامة حول الضرائب

1. تعريف الضريبة:

تعتبر القدرة على تحصيل الضرائب أمراً أساسياً لقدرة البلد على تمويل الخدمات الاجتماعية مثل الصحة والتعليم والبنية التحتية الحيوية مثل الكهرباء والطرق والسلع العامة الأخرى، وأداة فعالة لتوجيه النشاط الاقتصادي، ولكن قبل كل شيء لابد من تحديد مفهوم الضريبة، لذا سنورد مجموعة من التعريفات كما يلي:

- "الضريبة هي مبلغ من المال تفرضه الدولة على المواطن بصورة جبرية ونهائية من دون مقابل خاص وذلك من أجل المساهمة في تحمل الأعباء العامة، وتحقيق النفع العام، وهي أيضاً أداة لتوزيع الأعباء العامة" (عطوي، 2003، ص 60)
- وتعرف أيضاً "على أنها اقتطاع نقدي اجباري لصالح السلطات العمومية بصفة نهائية ومن دون مقابل مباشر أو محدد، وذلك بهدف ضمان تمويل الأعباء العامة للدولة، والجماعات المحلية أو الإقليمية. (مسيم، 2006، ص 32)
إذن الضريبة هي مبلغ يفرض دفعه على كافة المكلفين به، ودون حصولهم على أي مقابل مباشر لقاء تقديمهم لقيمة الضريبة؛ إلا أن الضرائب تساهم في تحقيق التنمية، وتمويل الخدمات الاجتماعية.

2. الأهداف العامة للضريبة:

يمكن حصر الأهداف العامة للضريبة فيما يلي: (لعالي، 2015، ص 9)
- هدف مالي: ويتمثل في تغطية النفقات الخاصة بالدولة أي تحقيق الموازنة العامة، باعتبار أن الضريبة جزء من إيرادات الدولة التي تقابل نفقاتها وتعمل على تغطيتها.
- هدف اقتصادي: حيث تستخدم الضريبة كأداة في التقويم الاقتصادي، ففي حالة التضخم يتم رفع نسب الضرائب بغية امتصاص الكتلة النقدية، وفي حالة الانكماش يتم تخفيض أسعارها مع زيادة التحفيز والإعفاءات الجبائية لتنشيط الاستثمار.
- هدف اجتماعي: باعتبار أن الضريبة يتم فرضها على أصحاب المداخل المرتفعة ليتم توزيعها على أصحاب المداخل المنخفضة وهو ما يساعد على زيادة العدالة الاجتماعية.
حتى تتحقق الأهداف الضريبية ينبغي أن ينتشر الوعي الضريبي "والمتمثل في الإدراك الكامل من قبل الأفراد لمسؤولياتهم المالية إزاء المجتمع والدولة، وكما نضج شعور أولئك الأفراد بواجباتهم نحو المجتمع وكما كانت ثقمتهم بالحكومة، كلما قبلوا على دفع الضرائب مختارين". (موسوعة الهلال الاشتراكية، 1970، ص 520)
لا يختلف اثنان في كون ارتفاع وعي المكلفين يدفعهم إلى الدفع الطوعي للضريبة وبالتالي زيادة الحصيلة الضريبية، عن طريق إيقاظ فكرة الواجب الضريبي، ونشر فكرة التضامن بالتذكير بالمكاسب والمنجزات التي حققتها الدولة لهم، على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي لإرساء الثقة بين الإدارة والمكلف، فالدولة ممثلة بأجهزتها يجب أن تعمل على القضاء على المحسوبية، وعليها محاربة تبديد الأموال العامة والوصول إلى العدالة الاجتماعية لتوزيع الدخل والثروات. ويجب أن تركز العلاقة بين المكلفين والإدارة الضريبية على دعائم الثقة والتعاون والمسؤولية المشتركة في سبيل النفع العام. (علوان، 2016، ص 12).

3. آثار الضريبة في عملية التنمية

تهدف الضريبة إلى توفير الأموال من أجل تغطية النفقات العادية وأداة فعالة للتأثير في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق التنمية، ويتم ذلك كما يلي: (جمام، 2010، ص ص 63-64)

- عندما تفرض الضريبة على قطاع اقتصادي ما بمعدل منخفض أو يكون الإعفاء فيه واسع يوجه المكلفون استثماراتهم نحو هذا القطاع لأنه ذو ربحية أكبر. كذلك تكون الضريبة أداة فعالة لمنع توظيف رؤوس الأموال في القطاعات الإنتاجية الخاضعة لمعدل ضريبي مرتفع.
- إذا فرضت الضريبة على الإنفاق الاستهلاكي للمكلف ذو الدخل المحدود، فإن ذلك سيؤدي به إلى التخفيض من استهلاكاته للسلع التي يتصف الطلب عليها بالمرونة العالية كالسلع الكمالية ويتحول نحو السلع التي يتصف الطلب عليها بعدم المرونة.
- فرض الضريبة سيؤدي إلى تخفيض المداخيل المتاحة للادخار لدى الأفراد، وهذا يعني أنه سيؤدي إلى إنقاص مدخراتهم.

- تؤثر الضريبة في القوة الشرائية للفرد وإنتاجيته، كما تؤثر الضرائب في الرغبة في العمل. فالإعفاء الضريبي يزيد من كمية الإنتاج ويساعد على تنشيط المجال الاقتصادي ويزيد من حجم الإنفاق الاستثماري، مما يؤدي إلى زيادة العمالة. ثانياً: دور تخفيض الضريبة في زيادة الحصيلة الضريبية في الفكر الاقتصادي:

يستعين الاقتصاديون اليوم بمنحنى لافر Laffer لتعزيز الدفاع عن الضرائب المنخفضة، وقد قال لافر Laffer، بنفسه، إنه لم يبتكر المنحنى، وإنما أخذه عن ابن خلدون فيلسوف القرن الرابع عشر الذي عاش في إفريقيا.

1. الضريبة تقتل الضريبة في فكر ابن خلدون:

تصور ابن خلدون بوضوح تأثير الضريبة على الحوافز والإنتاجية، بحيث يبدو أنه أدرك مفهوم التكلفة الضريبي الأمثل، فقد استبق مبدأ منحى لافر قبل أكثر من 600 سنة، فخصص في مقدمته ثلاث فصول حلل بهم أثر الضرائب، في الفصل الثامن والثلاثون والتاسع والثلاثون والأربعون من الباب الثالث للحديث عن الضرائب والجباية "في الجباية وسبب قلتها وكثرتها" (إرشيد، د.ت، ص 15)

اعتبر ابن خلدون الدولة منتجة بحمايتها لمصادر الإنتاج، وتأخذ الضرائب مقابل حمايتها لهذه الثروات، ويرى أن قلة الضرائب تؤدي إلى زيادة الاعتماد لتزايد الاغتباط بقله المغموم، وبزيادة الضرائب يحدث العكس، وهذا ما يعرف بمبدأ "الضريبة تقتل الضريبة" أو ما يسمى بلغة الاقتصاد "أثر لا فر" والذي ينسب إلى الاقتصاد الأمريكي آرثر لا فر. (بلعزوز، 1427هـ، 137)

لقد أدرك ابن خلدون منذ القدم أن التوسع في الضريبة يمكن أن يؤدي إلى ترك بعض الأنشطة الاقتصادية، وهذا ما يغري الحكام برفع المعدلات لتعويض ما نقص من الحصيلة، وهكذا "لا تزال العملة في نقص ومقدار الزوائع والوظائف في زيادة إلى أن ينتقص العمران بذهاب الآمال." (ابن خلدون، 2000، ص ص 180-181)

وتؤدي المعدلات الضريبية المنخفضة إلى تنشيط العمل (وإذا قلت الزوائع والوظائف على الرعايا نشطوا للعمل ورغبوا فيه) وهو ما يعرف بالتعبير الاقتصادي الحديث "الأثر التحريضي" للضرائب. حيث يدفع الأثر التحريضي (الأثر الحاث) إلى زيادة الأوعية الضريبية التي تدفع منها الضرائب (فيكثر الاعتمار ويزيد محصول الاغتباط بقله المغموم) وبالتالي

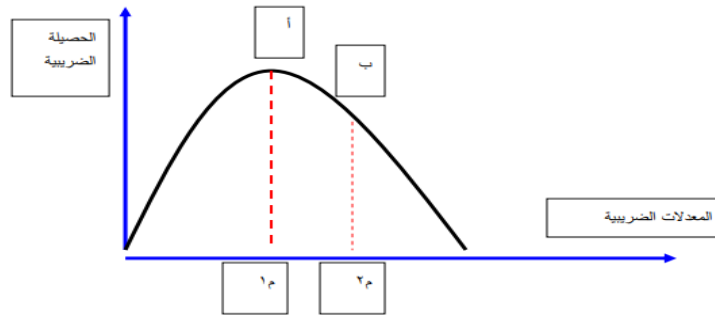
زيادة الحصيلة النهائية للضرائب (وإذا كثر الاعتمار كثر أعداد تلك الوظائف والوزائع فكثرت الجباية التي هي جملتها).
(ابن خلدون، 2000)

2. منحنى أرثر لافر: (Curve Laffer)

يعتبر ارثر لافر أشهر العلماء المعاصرين في علم الاقتصاد الكلي من جامعة شيكاغو الامريكية. والذي كان قد عمل مستشاراً اقتصادياً للرئيس الأمريكي رونالد ريغان كما عمل مستشار لكل من مارجريت تاشر، تنوني بلير، والرئيس بل كلنتون. وضع لافر Laffer منحناه المشهور فيما يخص الضريبة على الاعمال وكان قد بنى نظريته على مبادئ شرحها العالم العربي ابن خلدون في مقدمته الشهيرة عام 1381 وبالتحديد في الفصل الثامن بعنوان "الجباية وسبب قلتها وكثرتها" (رمضان، <http://www.ammonnews.net/article/373883>)

اعتبر لافر Laffer أن الارتفاع السريع لمعدلات الضغط الضريبي - أي الوزن الضريبي - تدفع (تعرض) قطاع العائلات وقطاع الأعمال (المؤسسات) إلى الإنقاص من وقت العمل على حساب الوقت المخصص للراحة. إذن فمنحنى لافر Laffer يثبت بأن كل زيادة في الضغط الضريبي تؤدي إلى زيادة الحصيلة الضريبية للدولة، ولكن فقط إلى غاية نقطة تسمى نقطة العتبة والتي بعدها تؤدي أي زيادة في الضغط الضريبي إلى انخفاض في الحصيلة وهذا ما يظهره المنحنى التالي: (بلعزوز، 1427، ص 137)

الشكل رقم 1: منحنى لافر Laffer



المصدر: المرسي سيد حجازي، "النظم الضريبية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1998 ص 129.

- عندما يكون معدل الضريبة في المستوي 1 (كما في الشكل)، فإن الحصيلة الضريبية تكون عند أعظم قيمة لها (أ).
- إذا تم تجاوز هذا المعدل وانتقلنا من المعدل م 1 (إلى المعدل الأكبر م²)، فإن الحصيلة الضريبية تنخفض من (أ) إلى (ب).
- عند المعدل 0% لن تكون هناك عوائد ضريبية لأن المعدل صفر ببساطة، أما عند المعدل 100% لن يعمل أحد يعرف حق المعرفة أنه لن يستفيد من أرباحه، وهذا يعني عدم توفر أي عوائد ضريبية أيضاً.

منحنى لافر ما هو إلا إطار تحليلي، يعتمد أساساً على بديهية حقيقية، هذه البديهية تقوم على أن الأفراد مستعدون للعمل أكثر عند زيادة دخولهم الحقيقية، هكذا وصل أرثر لافر سنة 1984 م إلى رسم المنحنى الذي يُنسب إليه ومفاده باختصار أن "زيادة المعدلات الضريبية تؤدي إلى خفض الحصيلة، لكن بعد مستوى معين" (بلعزوز، 1427، ص 147)

اثبتت الدراسات انه عندما تصل نسبة الضرائب الى 33% وأكثر ما بين ضرائب مباشرة وغير مباشرة فإنه سيصبح هناك خلل في العائد الضريبي حيث انه سيحصل انخفاض شديد في هذا العائد وبينما لو تم تخفيض نسب الضرائب سيتم

ملاحظة التزام جميع المكلفين بدفع ضرائهم مما يعني القضاء على التهرب الضريبي. (ابوغوش، <https://www.albawaba.com>)

الضرائب لها دور فعال في توجيه النشاط الاقتصادي، حيث أن الاقطاعات الضريبية تؤثر في تصرفات المكلف إزاء الاقطاع، فكثرة الضرائب وتنوعها عادة ما تؤدي إلى إقبال كاهل المكلفين بدفع الضريبة، وتجعلهم يغيرون خططهم الاقتصادية.

ثالثاً: نماذج عن بلدان أدى فيها تخفيض الضريبة إلى زيادة الحصيلة الضريبية: نورد فيما يلي نماذج لدول أدى فيها تخفيض الضرائب إلى زيادة الإيرادات، أو العكس.
1. الولايات المتحدة الأمريكية:

مبدأ (الضريبة تقتل الضريبة) -الذي أشار إليه ابن خلدون- هو ما جعل الرئيس الأمريكي ريغان يعتمد فكرة تخفيض معدلات الضريبة لتحفيز النمو الاقتصادي، وتبعاً لذلك جاء قانونا الإصلاح الضريبي لسنة 1982 و 1986 وقد أثبتت هذه الفكرة صحتها من خلال النتائج الايجابية التي حققها الاقتصاد الأمريكي آنذاك، فالدراسات التي اجريت في الولايات المتحدة الأمريكية تبين انه في اوائل الثمانينات ارتفع العائد الضريبي من 22 بليون إلى 49 بليون (ابوغوش، <https://www.albawaba.com>).

حيث خفض معدل ضريبة الدخل الأعلى من 70 بالمائة في عام 1980 إلى 28 بالمائة في عام 1988، ومع ذلك ارتفعت إيرادات الضرائب خلال سنوات ريغان - من 599 مليار دولار في السنة المالية 1981 إلى 991 مليار دولار في السنة المالية 1989 (بالدولار التاريخي)، بمعدل نمو سنوي قدره 6.5 في المائة. (Murphy, www.austriancenter.com)
2. الصين:

تخفيض الضرائب والرسوم الضخمة "غير المسبوقة" في الصين، وفرت ما يقارب 1.35 تريليون يوان (حوالي 189 مليار دولار أمريكي) للشركات والأفراد في الشهور السبعة الأولى من عام 2019، فقد تم تخفيض الضرائب بما إجماليه 1.17 تريليون يوان. وحصل القطاع الخاص على 63% من الإعفاء الضريبي، وفيما يتعلق بالصناعات، حصلت مؤسسات التصنيع على نصيب الأسد وشهدت فرض رسوم أقل بمقدار 364.8 مليار يوان، أو 31% من إجمالي خفض الضرائب، وجاء قرار التخفيض من أجل تعزيز النشاط التجاري، على خلفية أرقام الإنتاج الصناعي المخيبة للآمال وأول انخفاض في مبيعات السيارات منذ ثلاثة عقود تقريباً. (<https://al-ain.com/article/for-taxes-in-china>)

تأتي التدخلات، المصممة لتهدئة المخاوف بين المستثمرين الدوليين، بعد أن كشفت الأرقام الرسمية يوم الاثنين عن انخفاض بنسبة 4.4٪ في الصادرات في ديسمبر -وهو أكبر انخفاض منذ عام 2016- على خلفية تراجع الطلب في معظم أسواقها الرئيسية. كما تراجعت الواردات بنسبة 7.6٪ مع تراجع الشهية المحلية. (Partington, 2001)

3. جورجيا:

بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، عانت الحكومة الجورجية في تحصيل الإيرادات الضريبية بسبب التهرب الضريبي، والخصومات الضريبية غير المشروعة، وسرقة الإيرادات الضريبية الحكومية، ولم تعد الحكومة قادرة على الوفاء بالتزاماتها تجاه الموظفين الحكوميين وأصحاب المعاشات التقاعدية، حتى وإن كانت الرواتب والمعاشات التقاعدية منخفضة جداً، وتحقق الإصلاح الضريبي واسع النطاق في جورجيا في أعقاب ثورة الزهور في عام 2003 التي كلفت الحكومة الجديدة بإصلاح الاقتصاد ومكافحة الفساد المستشري.

واعتمد قادة البلد الجدد سياسة عدم التسامح المطلق إزاء الفساد وبدأت الثقافة تتغير جنباً إلى جنب مع القوانين فقد أدى قانون الضرائب المعدل الذي صدر في عام 2004 إلى تبسيط النظام الضريبي وتخفيض المعدلات وإلغاء مجموعة من الضرائب المحلية البسيطة التي كانت تولد إيرادات ضعيفة (على التلوث وألعاب القمار: مثلاً ولم تبق إلا 7 ضرائب من أصل 21 ضريبة، وانخفضت معدلات الكثير منها، وتم الاستعاضة عن معدلات ضريبة الدخل الشخصي التصاعدي (12 إلى 20 %) بـضريبة ثابتة قدرها 20% وتم تخفيض معدل ضريبة الاشتراكات في الضمان الاجتماعي من 23% إلى 20% ثم ألغيت تماماً بعد ذلك وفرضت ضريبة ثابتة على دخل الشركات قدرها 15 % ، وتم تخفيض ضريبة القيمة المضافة من 20% إلى 18% وتم تعويض الإيرادات التي فقدت نتيجة انخفاض المعدلات الضريبية من خلال توسيع القاعدة الضريبية وامتنال أفضل وإنفاذ أكثر صرامة، وبحلول عام 2008 ارتفعت نسبة الإيرادات الضريبية إلى إجمالي الناتج المحلي في جورجيا بمقدار الضعف لتصل إلى 5%. (أكيثوبي، 2016، ص 21)

4.روسيا:

في بداية عام 2001، قامت روسيا بتوحيد معدلات الضريبة على الدخل الشخصي (12%)، و20% و30% في شكل ضريبة موحدة 13%، بينما ظلت ضريبة الشركات الموحدة 30 %، ورفعت الضرائب على الأرباح الموزعة للأسهم من 15% إلى 30 %، مستهدفة بذلك توسعة الوعاء الضريبي من خلال إلغاء كثير من الخصومات والإعفاءات، والحد من التهرب الضريبي.

بعد العام الذي شهد الإصلاح الضريبي (2001) ارتفعت إيرادات ضريبة الدخل الشخصي بنحو 46 % بالقيمة الإسمية، وبنحو 0.5% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2001، زيادة الإيرادات الضريبية بعد تطبيق الإصلاح الضريبي أدت إلى خفض عجز الموازنة في روسيا إلى 07.3% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2002 مقابل 12.4% في 1998.

فنتطبيق ضريبة موحدة في روسيا (2001) أدى إلى زيادة كبيرة في الإيرادات الضريبية وتحسن في مناخ الأعمال والكودليل على نجاح تعبئة الإيرادات في روسيا، تشير الأدلة إلى انخفاض معدلات التهرب الضريبي بصورة كبيرة، وخاصة بين الممولين الذين استفادوا من أكبر انخفاض في معدلات الضريبة بعد الإصلاح وهو ما يؤكد على العالقة الموجبة بين تطبيق ضرائب (منخفضة) من ناحية، و (انخفاض) معدلات التهرب الضريبي من ناحية أخرى، بعد تطبيق روسيا للضريبة الموحدة على الدخل الشخصي، أقر البرلمان الأوكراني ضريبة موحدة تعادل 13% على الدخل الشخصي في عام 2004 وذلك بعد أن كانت نسبة الضريبة تتراوح بين 10% إلى 40% غير أن الإيرادات الضريبية انخفضت بصورة كبيرة بعد تطبيق الإصلاح الضريبي (لماذا؟ (حلي، 2012، ص 5)

انتهجت الكثير من البلدان الأخرى ذات السيناريو، غير أن الإيرادات الضريبية بها انخفضت بصورة كبيرة بعد تطبيق الإصلاح الضريبي (تحقق الضريبة الموحدة نتيجة أفضل في حالة اتساع نطاق القطاع غير الرسمي وانتشار التهرب الضريبي وزيادة حوافز النشاط الاقتصادي ونشاط الأعمال، ففي روسيا، عانى الاقتصاد من ارتفاع معدلات التهرب الضريبي وبالتالي أدت الضريبة الموحدة على الدخل إلى تحقيق إيرادات كبيرة من خلال زيادة الامتنال الطوعي مما عمل على توسعة الوعاء الضريبي وزيادة الإيرادات الضريبية.

مصر:

أثمرت الخطوات الأولى للإصلاح الضريبي المصري عن نتائج مبهرة ظهرت في أداء الاقتصاد المصري على إثر قانون ضريبة الدخل الجديد الذي بدأ تطبيقه في جوان 2005 والذي خفض سعر الضريبة بنسبة 50% وغير الإدارة الضريبية

تغيراً جذرياً لتبني على فلسفة التقييم الذاتي من جانب الممولين " Self Assessment " لتحل محل فلسفة الجباية القديمة.

فبالرغم من هذا الخفض الكبير في سعر الضريبة إلا أن إيرادات ضريبة الدخل قد ارتفعت من مستوى بلغ 28.9 مليار جنيه في جوان 2005 لتصل إلى مستوى قدره 67 ملياراً في جوان 2008. أي أن إيرادات ضريبة الدخل قد ارتفعت بأكثر من الضعف خلال ثلاث سنوات فقط بالرغم من تخفيض سعر الضريبة للنصف. وتزامن ذلك مع ارتفاع معدل النمو الاقتصادي من مستوى بلغ 4,5% خلال العام المالي 2005/2004 ليصل إلى مستوى قدره 7.2% خلال العام المالي 2008/2007. فيما تراجع معدل البطالة من مستوى بلغ 10.5% خلال العام المالي 2004/2003 ليصل إلى مستوى 9% خلال العام المالي 2007/2006 وهو الأمر الذي أكد أن الإصلاح الضريبي القائم على فلسفة توسيع قاعدة المجتمع الضريبي مع خفض سعر الضريبة يؤدي إلى مزيد من التشغيل والتوظيف وارتفاع معدل النمو الاقتصادي بل وزيادة الإيرادات الضريبية في الوقت نفسه. وقد حفزت تلك النتائج الإيجابية الحكومة المصرية على المضي قدماً نحو مواصلة الإصلاح الضريبي. فكان التوجه منذ ذلك الحين وحتى الآن نحو تطوير ضريبة المبيعات المصرية، والتي تحمل في طياتها السمات الرئيسية لضريبة القيمة المضافة، حتى تصل إلى ضريبة قيمة مضافة متكاملة الأركان. (لطفى، 2016، ص 5)

خاتمة:

يعتمد الإصلاح الضريبي الحديث على مبدأ "توسيع قاعدة المجتمع الضريبي وتخفيض معدل الضرائب، وأصبحت تعتمد على التقييم الذاتي من جانب المكلفين، وتطبيق عقوبات رادعة لغير الملتزمين. هذا بالإضافة إلى اتخاذ العديد من التدابير الهادفة إلى رفع كفاءة التحصيل والردع الضريبي، غير أنه من الصعوبة بمكان وضع نظام ضريبي متوازن دون الاضرار بالنشاط الاقتصادي في البلدان النامية التي تختلف كلياً عن الدول المتقدمة، بالإضافة إلى أن صور الهيكل الضريبي تختلف من مرحلة لأخرى بسبب الظروف التي يمر بها البلد، ففي بداية التنمية حيث تكون حاجة البلاد ماسة لتمويل مشاريعها البدائية الضعيفة وإقامة البنى التحتية، وبالتالي فإن الضرائب ذات الحصيلة الوفيرة تكون مطلوبة في هذه المرحلة كضرائب الاستهلاك وضرائب الأملاك العقارية ومحاولة الابتعاد على ضرائب الأرباح وذلك قصد تشجيع الادخار والاستثمار كما تبنته مرحلة الرأسمالية الناشئة. ولكن بعد أن تحقق الدولة نشاطات اقتصادية واسعة ومتينة فإن ذلك يستوجب فرض الضرائب المباشرة على الدخل والثروة وإتباع أساليب التصاعد والإعفاءات للتقليل من الهوة الواسعة بين أصحاب الدخل المرتفعة وأصحاب الدخل المنخفضة وذلك قصد تحقيق العدالة الضريبية ومن ثم يكون هناك توزيع عادل للدخل.

نتائج الدراسة:

- وتؤدي المعدلات الضريبية المنخفضة إلى تنشيط العمل (وهو ما يعرف بالتعبير الاقتصادي الحديث "الأثر التحريضي" للضرائب).
- قد تكون الضريبة ذات حصيللة عالية كالضرائب على الدخل غير أن الآثار الاقتصادية الناتجة عنها غير مرغوبة.
- التوسع في الضريبة يمكن أن يؤدي إلى ترك بعض الأنشطة الاقتصادية
- عندما تفرض الضريبة على قطاع اقتصادي ما بمعدل منخفض أو يكون الإعفاء فيه واسع يوجه المكلفون استثماراتهم نحو هذا القطاع لأنه ذو ربحية أكبر.
- بعد أن تحقق الدولة نشاطات اقتصادية واسعة ومتينة فإن ذلك يستوجب فرض الضرائب المباشرة على الدخل والثروة وإتباع أساليب التصاعد والإعفاءات للتقليل من الهوة الواسعة بين أصحاب الدخل المرتفعة وأصحاب الدخل المنخفضة
- لا يوجد حل يناسب جميع البلدان.
- لابد من توافر البساطة والوضوح في النظم الضريبية، لان ادارة النظم الضريبية يؤثر في التكاليف التي يتحملها المجتمع في ربط وتحصيل الضرائب بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.
- ينبغي توسيع وعاء الضريبة، فعادة ماتجي ضرائب مرتفعة السعر مفروضة على وعاء ضيق، مما يشجع على التهرب الضريبي.
- يخفف تخفيض سعر الضريبة من أثر الحوافز السلبية للضرائب.

قائمة المراجع:

1. ابن خلدون، (2000)، المقدمة، بيروت: دار ومكتبة الهلال.
2. أمنية حلمي، ماجدة عوض الله، (2012)، نحو زيادة الإيرادات العامة وتعزيز النشاط الاقتصادي في مصر، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، يوليو، العدد 31، ص 5، {BDCCD4F59-D329-4BB7-8EAC-D96004C96024}_PVP 31-A.pdf
3. برناردين أكيوتوي، (2016)، زيادة الإيرادات، دراسة الحالة في خمسة بلدان أفضل طريقة لتحسين تحصيل الضرائب، "Large Tax Revenue Mobilization in Low-" بعنوان الإصدار، Income Countries and Emerging Markets: Lessons from a New Database، التمويل والتنمية.
4. بن علي بلعزوز، عبد الكريم قندوز، (1424هـ)، مبدأ "الضريبة تقتل الضريبة" بين ابن خلدون ولافر، دراسات اقتصادية إسلامية المجلد ١٣ العدد ٢ محرم..
5. حسن ماجد ابوغوش، الضريبة تقتل الضريبة"، <https://www.albawaba.com>.
6. خالد رمضان، الضريبة تقتل الضريبة، 2017/05/15، الاقتباس 2017/10/3، <http://www.ammonnews.net/article/373883>
7. دلال عيسى موسى مسيم، (2006)، السياسة الضريبية ودورها في تنمية الاقتصاد الفلسطيني، رسالة ماجستير في المنازعات الضريبية، جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين
8. عبد المنعم لطفي، (2016)، الضريبة على القيمة المضافة في مصر، ورقة عمل رقم 183 مارس المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ص5.
9. عطوي فوزي، (2003)، المالية العامة، النظم الضريبية وموازنة الدولة، دط، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت.
10. علاء حسين علوان، (2016)، دور الاعلام في تنمية الوعي الضريبي للمواطن العراقي دراسة تطبيقية في الهيئة العامة للضرائب، كلية اقتصاديات الاعمال جامعة النهريين.
11. محمد لعالوي، دراسة تحليلية لقواعد تأسيس وتحصيل الضرائب بالجزائر، 201 أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، جامعة محمد خيضر - بسكرة- 2015.
12. محمود جمام، (2010)، النظام الضريبي آثاره على التنمية الاقتصادية -دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة محمود منتوري - قسنطينة.
13. محمود عبد الكريم أحمد إرشيد، (د.ت)، اسهامات العلامة ابن خلدون في الفكر الاقتصادي الإسلامي، ص15. <https://staff.najah.edu/media>
14. موسوعة الهلال الاشتراكية، القاهرة، دار الهلال، 1970.
15. [Robert Murphy](https://www.austriancenter.com), (2017), The Laffer Curve: Will Tax Cuts Pay for Themselves? <https://www.austriancenter.com> ./10/03
16. <https://al-ain.com/article/for-taxes-in-china>
17. Richard Partington , (2001), Economics correspondent@RJPartington,TueGMTLast modified on Tue 15 Jan 201 723.58China unleashes tax cuts in bid to halt economic slowdown.

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

مشتة ياسين، مهدي عمر (2023) الجدور السوسيو اقتصادية لفكرة الضريبة تقتل الضريبة ومدى مساهمتها في زيادة الأوعية الضريبية والبحث على الاستثمار، مجلة تطوير العلوم الاجتماعية، المجلد 16(العدد 1)، الجزائر: جامعة زيان عاشور الجلفة، ص.ص 59-68.